مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
الرقم :14993

الرباط في : 15/10/2019

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

عدم صدقية تقارير السلطة الإقليمية بجرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن وزارتكم (مديرية الشؤون القروية. قسم الأنظمة المعلوماتية والتواصل. مصلحة الاستقبال والتواصل) سبق لها أن راسلت السيد لمقلش خليد ومن معه بالكتاب رقم 5932/ م ش ق وتاريخ 28 ماي 2019 حول موضوع الشكاية المقدمة بتاريخ 2019/04/04 (RQ2019/276)، ومما تضمنه "أخبركم أن البحث الذي أجرته السلطة المحلية يؤكد أن الأرض الجماعية موضوع تعرضكم هي عبارة عن قطعة أرضية جرداء خالية من أية تجهيزات أو مغروسات، ولم يسبق لأي أحد أن قام باستغلالها من قبل ولا يتوفر أي أحد على ما يفيد ذلك"، وهو ما دفع الجهة المتضررة إلى اللجوء للقضاء واستصدار أمر في ملف عقود مختلفة رقم 2019/1109/329 بتاريخ 2019/04/15، عن المحكمة الابتدائية بجرسيف، يأذن من خلاله السيد رئيس المحكمة الابتدائية بإجراء معاينة واستجواب، وفتح له ملف التنفيذ رقم 2019/607، حيث حرر بشأنه محضر معاينة واستجواب بتاريخ 2019/07/09 يؤكد وجود قطع فلاحية مغروسة بأشجار الزيتون وأخرى في طور التجهيز، وأخرى محروثة وغير مجهزة، وأخرى بها نبات القطف المخصص للرعي (رفقته نسخة منه).

وحيث أنه في كتاب أخر من نفس المصلحة موجه إلى السيد محمد الضيفي تحت رقم 5931/ م ش ق وتاريخ 28 ماي 2019 حول موضوع الشكاية المقدمة بتاريخ 2019/03/22 (RQ2019/248)، ومما تضمنه "فقد أفاد تقرير السلطة المحلية أنها ادعاءات لا أساس لها من الصحة"، والحال أن مراسلة المديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر بجرسيف عدد 951/م إ م غ م ت/ج بتاريخ 14 مايو 2019 تؤكد عكس ذلك إذا جاء بها "الأرض موضوع النزاع توجد داخل الحزام الأخضر بجرسيف موضوع عقدة مبرمة مع الجماعة السلالية لهوارة أولاد رحو. وعليه فقد اتخذت الإجراءات القانونية في حق المعني بالأمر ووجهت للقضاء للنظر فيها"(رفقته نسخة منها).

وحيث أن الأمر يتعلق بنماذج فقط تؤكد عدم صدقية تقارير السلطة الإقليمية بجرسيف، والتي تتم إحالتها على مصالحكم المركزية.

وحيث أن هذه المعطيات غير الصادقة والتي تتضمن إفادات غير واقعية، تطال معظم تقارير

السلطة الإقليمية بجرسيف، وفي مقدمتها التي ترفع إليكم في حق بعض الأشخاص بسبب

اختلافهم مع السلطة الإقليمية حول طريقة تدبير شؤون الإقليم، مما يتطلب التحري بشأنها عبر إحالتها على جهات أخرى للتأكد من عدم صدقيتها.

لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم:

.ما هي الأسباب التي جعلت السلطة الإقليمية بجرسيف ترسل تقاريرا غير صادقة للمصالح المركزية؟

.وما هي الإجراءات التي ستتخذها وزارتكم من أجل التأكد من صدقية ما يرسل من عمالة إقليم جرسيف من تقارير بمختلف مضامينها؟

.وما هي الإجراءات العملية والآجال الزمنية التي ستتخذها وزارتكم لتصحيح الوضع في إقليم جرسيف؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد